* سياسة المملكة العربية السعودية في سعر الصرف الأجنبيتنتهج المملكة العربية السعودية سياسة سعر صرف ثابت، تتمثل في ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي تقلبات السوق العالمي. ويُعد هذا النظام أحد أدوات السياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي السعودي (المعروف سابقًا بمؤسسة النقد العربي السعودي)، حيث يسعى بشكل مستمر للحفاظ على استقرار قيمة الريال من خلال الاحتفاظ باحتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي.* دور البنك المركزي السعودي في إدارة سوق الصرف الأجنبيالبنك المركزي السعودي، الذي تأسس في عام 1952م تحت اسم "مؤسسة النقد"، يُعد الهيئة الرسمية المسؤولة عن تنفيذ السياسات النقدية والإشراف على المؤسسات المصرفية والمالية داخل المملكة. ويتولى مهمة تنظيم وإدارة السياسات النقدية والمالية، كما يضطلع بدور مركزي في إدارة سعر الصرف الأجنبي.وفي إطار الحفاظ على استقرار الريال السعودي، قرر البنك المركزي السعودي ربط العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، لما للدولار من أهمية كعملة احتياطية عالمية. ويدير البنك المركزي احتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية، تُستخدم كوسيلة للتدخل في السوق لتخفيف الأزمات الاقتصادية المحتملة أو مواجهة أي تقلبات تؤثر على النظام المصرفي أو المؤسسات المالية.لا يُسمح لكافة المؤسسات بمزاولة نشاط صرف العملات الأجنبية، بل يشترط أن تحصل على ترخيص رسمي من البنك المركزي السعودي. كما ينظم البنك المركزي قواعد صرف العملات الأجنبية من خلال أنظمة ولوائح محددة، من بينها ما ورد في المادة الرابعة من نظام مؤسسة النقد، والتي تشترط أن تُودع العملات الأجنبية التي تشكل جزءًا من احتياطي النقد لدى بنوك من الدرجة الأولى. كما يحق للبنك المركزي استثمار هذه الاحتياطيات في أدوات مالية أجنبية، وفقًا للأعراف السائدة في البنوك المركزية العالمية.* أدوات البنك المركزي السعودي لدعم الاستقرار النقديإلى جانب إدارة احتياطيات النقد الأجنبي، من أبرزها: تعديل أسعار الفائدة، وتوفير السيولة للبنوك التجارية، والتدخل المباشر في سوق الصرف عند الحاجة. وتعزز هذه الإجراءات قدرة البنك المركزي على مواجهة الأزمات المالية العالمية والحفاظ على ثقة الأسواق المالية بالاقتصاد الوطني.يلعب البنك المركزي السعودي دورًا محوريًا في تنظيم سوق الصرف الأجنبي داخل المملكة، وضمان استقرار العملة المحلية، مما يسهم في دعم الثقة بالاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المستدام.* العوامل المؤثرة في سعر الصرف في المملكة العربية السعوديةيتأثر سعر الصرف في المملكة العربية السعودية بعدد من العوامل الاقتصادية والسياسية، بالنظر إلى أن الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل رئيسي على قطاع النفط، وهو ما يعادل تقريبًا 12٪ من الإنتاج العالمي.1- أسعار النفط: وبالتالي، فإن انخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى ضغوط اقتصادية تؤثر سلبًا على الريال السعودي.2- السياسة النقدية الأمريكية:نظرًا لارتباط الريال بالدولار الأمريكي، فإن أي تغيير في أسعار الفائدة الأمريكية ينعكس مباشرة على قيمة الريال السعودي.3- معدلات التضخم (محليًا وعالميًا):ارتفاع التضخم سواء داخل المملكة أو في الأسواق العالمية يُضعف القوة الشرائية للعملة، مما يؤثر على استقرار سعر الصرف.يُعد التضخم المستورد من الخارج أحد أبرز العوامل المؤثرة على القوة الشرائية للريال السعودي. إذ تعتمد المملكة على استيراد نسبة كبيرة من السلع والمنتجات، مما يجعل الأسعار المحلية عرضة للتغيرات العالمية. يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات التضخم الداخلي، ما قد يتطلب تدخلات نقدية للحفاظ على توازن سعر الصرف.4- التدفقات النقدية:تؤدي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المملكة إلى زيادة الطلب على الريال وارتفاع قيمته، في حين أن الاستثمارات الخارجية قد تؤدي إلى انخفاض الطلب على العملة المحلية.5- الاستقرار السياسي والاقتصادي:يشكل الاستقرار الداخلي عاملًا رئيسيًا في دعم سعر الصرف، إذ إن التقلبات السياسية أو الاقتصادية قد تؤدي إلى اضطرابات في السوق وتذبذب في قيمة العملة الوطنية. بما يدعم أهداف التنمية المستدامة ورؤية السعودية 2030.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي